

دراسة الآراء النحوية الخلافية بين ابن مالك وابن الناظم (بالتركيز على ألفية ابن مالك وشرحها لابن الناظم)^١

- * رسول دهقان ضاد
** حسين تك تبار فيروزجائي
*** إبراهيم عبدالرزاق

الملخص

هناك تباين بين آراء النحاة ومن ذلك الاختلاف الذي حصل بين آراء ابن مالك وابنه ابن الناظم في المسائل النحوية. إن المقارنة بين آرائهما النحوية المرتكزة على «الألفية» و«شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم تحظى بأهمية بالغة بين المقارنات العديدة التي أنجزت حول آراء النحاة. وذلك بسبب أهمية الألفية وشهرتها وأهمية شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم كأفضل شرح للألفية، كما تبلور أهمية هذه المقارنة عند معرفة شخصية ابن مالك ومكانة الألفية من جانب، وعند معرفة شخصية ابن الناظم العلمية وقوة ذهنه التحليلية، وعدم استغناء طالب أو باحث في النحو العربي عن الألفية وشرح ابن الناظم من جانب آخر. من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تبيين الاختلاف الموجود بين آرائهما في مسائل وقضايا النحو العربي عبر استخدام منهج يتصف بطابع وصفي - تحليلي يقوم على المقارنة بين آرائهما النحوية. ومن أهم ما توصل إليه البحث أن ابن الناظم في أغلب الأحيان يوافق آراء ابن مالك في المسائل النحوية. والآراء الخلافية بينهما هي أقل من خمس عشرة مسألة، ويتجلى أهمها في الربط بين المبتدا والخبر، ومسألة تقديم خبر «ليس» عليها، وإرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة في الضرورة الشعرية، وحذف عامل المفعول المطلق الموكد.

الكلمات المفتاحية: النحو، المقارنة، ابن مالك، ابن الناظم، الألفية، شرح الألفية.

١- تاريخ التسلم: ١٣٩٤/١٠/٥هـ.ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٥/٦/٢٩هـ.ش.

١- المقدمة

١-١- خطة البحث

لقد نال النحو العربي اهتماما بالغاً منذ أقدم العصور، فامتاز إثر ذلك بتباين الآراء. إن تعدد آراء النحويين وتباينها يؤدي إلى تفكير عميق وثراء فكري كبير مما ينتج إثراء الدرس النحوي واتساعه وتعمقه. ومن مظاهر تباين آراء النحاة ما نجدها بين آراء ابن مالك وابنه المعروف بابن الناظم في المسائل النحوية مما يفتقر إلى المقارنة. وهذه من المقارنات المفيدة والمهمة، وذلك لكون صاحبي الآراء المتناقش حولها من النحاة المتصدرين المرموقين المحتلين الذروة العليا الراقية ولكون كتابيهما من الكتب التي لا يستغني عنها طالب أو باحث. والمقارنة بين آرائهما مما يسهل لنا طريق المطالعة معطية الطلبة والدارسين فرصة ذهبية للتعرف على المسائل النحوية الخلافية بينهما عبر استخدام منهج يتسم بسمه وصفية - تحليلية تقوم على المقارنة ودراسة المسائل الخلافية بين هذين النحويين وذلك بهدف إلقاء الضوء على آرائهما وتبيين المسائل الخلافية وتأييد رأي واحد أو آخر بناءً على الأدلة العلمية النحوية. ويجدر بالإشارة أن ابن الناظم في شرحه على الألفية يقوم بشرح آراء أبيه وقد نجده مدلياً بأرائه بالتركيز في ذلك على آراء النحاة البصريين أو الكوفيين ولهذا قليلاً ما نجد مخالفات لآراء أبيه بحيث أننا حصلنا على أقل من خمس عشرة مسألة نحوية يختلف فيها رأيه مع أبيه. ونشير في هذا المقال إلى أهم تلك المسائل النحوية الخلافية.

١-٢- أسئلة البحث

١- ما هي أهم المسائل النحوية الخلافية بين ابن مالك وابن الناظم؟

٢- رأي أي من هذين النحويين أقرب إلى آراء الجمهور؟

١-٣- الفرضيات

١- يبدو أن أهم الآراء الخلافية بين ابن مالك وابن الناظم يتجلى في بابي المبتدأ والخبر ومسألة جواز أو عدم جواز إرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وبابي الاشتغال والتنازع.

٢- في المسائل النحوية الخلافية بين هذين النحويين، يبدو أن رأي ابن الناظم أقرب من آراء الجمهور.

١-٤- خلفية البحث

وبالنسبة إلى خلفية الدراسة والبحوث التي سبقتها لا بد أن نقول بأن هناك مقارنات كثيرة بين آراء ابن مالك والنحاة الآخرين، كالمقارنة بين شرح ابن عقيل وشرح ابن هشام في الألفية، والمقارنة بين آراء ابن مالك النحوية وبين جمهور النحاة، والمقارنة بين آراء ابن مالك النحوية والزمخشري، والمقارنة المنهجية النحوية بين شرح ابن مالك وشرح السيوطي على ألفية ابن مالك. وأما المقارنة بين آراء ابن مالك وابن الناظم في المسائل النحوية والصرفية فلم نعر على أي أثر دال عليها.

٢- سيرة ابن مالك وابن الناظم

٢-١- ابن مالك

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي (الدماميني، ١٩٨٣، ج ١، ص ٢٥). أجمعت مصادر السيرة أنه كان يكنى بأبي عبد الله، كما أجمعت على أن لقبه «جمال الدين». وقد اختلف المؤرخون في تحديد سنة ولادته وموطنها، ومنهم السبكي الذي يرى أنه ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة (السبكي، ١٣٢٤هـ، ج ٨، ص ٦٧). أما عن موطن ولادته فقد

ذهب الجمهور إلى أنه ولد سنة ٦٠٠هـ في جيان (الحموي، ١٩٥١م، ج ٢، ص ١٩٥) وقليل من المؤرخين يرجحون ولادته في دمشق (سركيس، ١٩٢٨م، ج ١، ص ٢٣٢). توفي عام ٦٧٢هـ في دمشق، ودفن بسفح قاسيون، وقد نيف على السبعين (الدمشقي، ١٩٧٧م، ج ١٣، ص ٢٦٧). أخذ العربية في بلاده الأندلس عن ثابت بن خيار الكلاعي الغرناطي (الجزري، ١٩٣٢م، ج ٢، ص ١٨١). وكان له تلامذة احتل بعضهم مكانة مرموقة، منهم: ابنه بدر الدين بن مالك، وقاضي القضاة ابن خلكان (السيوطي، ١٩٦٥م، ج ٥، ص ٣٧١)، وبهاء الدين النحاس، وبدر الدين بن جماعة، (المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٠٥) وغيرهم. ومن أهم مؤلفاته: الكافية الشافية، وهي أرجوزة في النحو والصرف (الدمشقي، ١٩٧٧م، ج ١٣، ص ٢٦٧)، والخلاصة المعروفة بالألفية، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (اليافعي، ١٣٣٩هـ، ج ٤، ص ١٧٢)، وشرح الكافية الشافية، وإيجاز التعريف في علم التصريف، وغيره.

٢-٢. ابن الناظم

هو محمد بن عبدالله بن مالك الإمام، بدر الدين بن جمال الدين الطائي الدمشقي النحوي بن النحوي (السيوطي، ١٩٦٥م، ج ١، ص ٢٢٥). أغفل المؤرخون مكان ولادته، كما أغفلوا تاريخها، أما وفاته، فقد ذكرت المصادر أنها كانت في دمشق سنة ٦٨٦هـ (اليافعي، ١٣٣٩هـ، ج ٤، ص ١٥٣). إن تتلمذه على يد أبيه جعل العلماء ينادونه ب«الشيخ، العالم، العامل، الفاضل، فريد دهره». تتلمذ على يده عدد ممن أصبحوا علماء كباراً، ومنهم بدر الدين بن زيد، وكمال الدين الزملكاني، ومحمد بن علي (طاشكيري زاده، ١٣٢٩ق، ج ٢، ص ٣٦١). ألّف وشرح ابن الناظم كتباً عديدة ومن أهمّها: بغية الأريب وغنية الأديب، والدرة المضيئة في شرح الألفية، وشرح التسهيل (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٣)، وشرح لامية الأفعال (بروكلمان، ١٩٤٩م، ج ٥، ص ٢٩٢)، وشرح الحاجبية، وشرح الكافية الشافية، وغاية الطلاب في معرفة الإعراب، والمصباح في اختصار المفتاح، ومقدمة في العروض (السيوطي، ١٩٦٥م، ج ١، ص ٢٢٥).

٣. منزلة ابن مالك العلمية ومذهبه النحوي

يتبين من خلال مؤلفات ابن مالك أنه دأب خلال حياته على دراسة جميع ما كتبه من سبقه من النحاة، وأحاط باللغة والنحو وعلم الحديث الشريف. كان مجيداً بارعاً في القراءات، وفي استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها للاستدلال بها (الكتبي، ١٩٥١م، ج ٣، ص ٤٠٧). ولعل كثرة اطلاع ابن مالك على شعر القدماء، وحفظه، سهل عليه نظم الشعر. «أما النحو والصرف فكان فيهما ابن مالك مجرّاً لا يُشَقَّ لُجَّة» (المقري، ١٩٦٨م، ج ٧، ص ٢٦٢).

كان بصري المذهب النحوي، إلا أنه كان يخالفه في مواضع وينتمي فيها إلى الكوفي، كما كان يخالف الكوفيين والبغداديين. ومن أبرز سمات أساليبه الميل إلى التجديد في التأليف (ابن مالك، ٢٠٠١م، ص ٤٤)، والاتجاه إلى السهولة في الآراء، والمزج بين مذاهب النحاة. ومزج النحو بالتصريف واللغة. والتعويل في استخراج الشواهد من القرآن الكريم، فالحديث، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم (ابن مالك، ٢٠٠١م، ص ٤٤ - ٤٨). كان له ذوقه اللغوي الخاص. جاء القياس عنده مبنياً على التوسع والتيسير، واحترام السماع إلى جانب القياس، فيما لا يخرج عن نهج العرب. لم يكن لديه مذهب متميز في العامل. ومذهبه في التعليل يُعده عن التكلف والميل إلى الاعتدال (المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٦١).

٤. منزلة ابن ناظم العلمية ومذهبه النحوي

أما ابن الناظم كان إماماً في النحو والمعاني والبيان والبدیع والعروض والمنطق (ابن مالك، ١٩٦٧م، ص ١٤)، جيد المشاركة في الفقه والأصول، عارفاً بالبحور العروضية (السيوطي، ١٩٦٥م، ج ١، ص ٢٢٥) و«إمام أهل اللسان، وقدوة أرباب المعاني والبيان» (اليافعي،

١٣٣٩ق، ج ٤، ص ١٥٣) لم تشر المصادر إلى مذهبه النحوي، ولكن قد يكون مذهبه النحوي بصرياً وذلك لتعلمه بين يدي أبيه، ولكنه كان يخالف البصريين في أكثر المواضع ذاهباً فيها إلى الكوفي أو البغدادي.

٥- المسائل الخلافية النحوية بين ابن مالك وابن الناظم

نذكر هنا المسائل الخلافية النحوية بينهما، ذاكرين آراء النحويين الآخرين المؤيدين لرأي ابن مالك من جانب، ولرأي ابن الناظم من جانب آخر، ثم نؤيد رأي أحدهما معتمداً على الأدلة النحوية.

٥-١- رابط الجملة الخبرية بالمبتدأ

والجملة إن كانت خبراً فلا تخلو من أن تكون في المعنى المبتدأ نفسه أو لا. فإن لم تكن المبتدأ نفسه في المعنى فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ. «وذلك الرابط إما ضمير عائد على المبتدأ، أو إشارة إلى المبتدأ باسم الإشارة، أو إعادة لفظ المبتدأ، أو اسم أعم من ذلك المبتدأ» (ابن عقيل، ١٤٢٩ق، ص ١٦٠). وأما إذا كانت الجملة الخبرية نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط عند ابن مالك:

وإن تكن إياه معنًى اكتفى بها كُنْطَقِي: اللهُ حَسْبِي وكَفَى

(ابن مالك، ١٩٦٧م، ص ١٣)

يعني «وإن تكن الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتاج إلى رابط كقوله: نطقني الله حسبي، فنطقي: مبتدأ أول والاسم الكريم: مبتدأ ثان، وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول واستغنى عن الرابط» (ابن عقيل، ١٤٢٩ق، ص ١٦٢)، نحو: «نطقني لا إله إلا الله». كما تقول: «لا إله إلا الله نطقني»، وأما ابن الناظم فذهب إلى أن للجملة الخبرية التي تكون نفس المبتدأ في المعنى رابطاً و«الرابط لها به هو كون مفهومها هو المراد بالمبتدأ» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٦٥). وهناك نحاة كثيرون وافقوا ابن مالك في رأيه، ومنهم: ابن هشام إذ قال: «والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط» (ابن هشام، ١٩٩٧م، ج ١، ص ١١٠). وكذلك السيوطي (السيوطي، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٣١٦)، والرضي (الأسترابادي، ١٣٨٤هـ، ج ١، ص ٢٣٨)، والسنهوري (السنهوري، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٢٥٧)، والدماميني (الدماميني، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٢٦٥)، وأبوحيان (أبوحيان، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ١١٥). وأما ابن الناظم فلم يوافقهم إلا السيد حميد الجزائري (الجزائري، ١٤٣٣هـ، ص ٧٠).

يبدو أن ما ذهب إليه ابن مالك هو أقرب إلى الصواب؛ للدليلين: أحدهما أن الجملة الخبرية التي تكون نفس المبتدأ في المعنى هي المفسرة له، والمفسر عين المفسر في المعنى، فلا يحتاج إلى رابط يربطه بالمفسر لأنه نفسه، والثاني: أن رأي ابن مالك هو رأي الجمهور ورأي ابن الناظم شاذ لم يؤيده إلا نحوي واحد معاصر وهو السيد حميد الجزائري.

٥-٢- تقدم خبر «ليس» عليها

اختلف النحويون في تقدم خبر «ليس» عليها، بعض ذهب إلى منع تقدم خبر «ليس» عليها، وذهب الآخرون إلى جوازه، فتقول: «مشركا ليس زيداً، أو ليس زيداً مشركاً» ولقد ذهب ابن مالك بمنع تقدم خبر ليس عليها - وفاقاً للكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج، وابن السراج والجرجاني، وأبي علي الفارسي في الحلبيات (الأشموني، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٣٤)، وجمهور البصريين المتأخرين (الأزهري، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٢٤٥). ونفهم ذهاب ابن مالك إلى هذا المذهب من قوله:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسٍ اصْطِفِي [وَأُذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي]

(ابن مالك، ١٤٣٠هـ.ق، ص ١٥)

وأما ابن الناظم يقول بجواز تقدم خبر ليس عليها - وفقا للقدماء البصريين والزمخشري، والشلوبين وابن عصفور (السيوطي، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٣٧٣). ويتضح رأي ابن الناظم من قوله: «قلت: وبين لَيْسٍ وَعَسَى فرق؛ لأنَّ عَسَى متضمنة معنى ما له صدر الكلام، ... فلا يلزم من امتناع التقديم على هذه الأفعال امتناعُ تقديم خبر ليس عليها» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٨١).

واستدل أتباع المذهب الأول لإثبات مدعاهم بأنه الأول: لم يُسَمَّع في كلام العرب تقدم خبر «ليس» عليها (ابن عقيل، ١٤٢٩هـ.ق، ج ١، ص ٢٥٠)، والثاني: أن «ليس» عامل ضعيف؛ لأنها لا تتصرف وضعفها في عدم التصرف (الأشموني، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٣٢)، والثالث: أن «ليس» شبيهة لـ«ما» النافية في النفي (المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٢).

وأما أتباع المذهب الثاني فقد استدلو بتقدم معمول خبر «ليس» عليها في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود ١١: ٨)، لأن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفًا» وقد تقدم على «ليس»؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم معمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل (ابن عقيل، ١٤٢٩هـ.ق، ج ١، ص ٢٥٠).

ومذهب ابن مالك أقرب إلى الصواب؛ لأن تقدم خبر ليس عليها لم يرد في كلام العرب، وما استدل به ابن الناظم - من أنه قد تقدم معمول خبر «ليس» عليها، ولا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل - غير مطرد؛ لأنه توجد مواضع عديدة أجازوا فيها تقديم معمول دون العامل ومنها تقديم المفعول به على الفعل كـ«عمرا ضرب زيد» و تقديم الحال على عامله كـ«راكبا ذهبت إلى الكلية» وتقديم الظرف والجار والمجرور على الفعل كـ«بالله توكلت» وذلك بهدف بلاغي كالتوكيد والحصر أو غير ذلك.

٥-٣ اقتران الفعل المضارع الواقع بعد أفعال المقاربة بـ«أن» المصدرية

تدخل أفعال المقاربة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها. إلا أنه يشترط أن يكون خبرها مضارعاً مقترناً بأن المصدرية وجوبا في «حَرَىٰ وَاخْلَوْلَقَ»، وغالباً في «عَسَىٰ وَأَوْشَكَ»، وقليلاً في «كاد وكرب»، ويمتنع الاقتران بها في أفعال الشروع، فابن مالك يعتبر المضارع المقترن بأن المصدرية بعد اسم هذه الأفعال خبراً لها:

كـ«كَانَ» «كَادَ وَعَسَىٰ» لَكُنْ نَدْرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَاتَيْنِ خَبْرُ

وَكَوْنُهُ يَدُونِ «أَنْ» بَعْدَ «عَسَىٰ» نَزَرَ، وَ«كَادَ» الْأَمْرُ فِيهِ عُكْسًا

(ابن مالك، ١٤٣٠هـ.ق، ص ١٧)

وأما ابن الناظم فيفضل كونَ المضارع المقترن بأن المصدرية بعد اسم هذه الأفعال مفعولاً لها بنزع الخافض وحينئذ تكون هذه الأفعال تامة؛ وقد وافق ابن مالك في رأيه ابن عقيل (ابن عقيل، ١٤٢٩ق، ج ١، ص ٢٩١ - ٢٩٢)، وابن هشام، والسيوطي (السيوطي، ١٤٢٩هـ.ق، ج ١، ص ٢٢١)، والأشموني (الأشموني، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٧٥ - ٢٧٦)، والمرادي (المرادي، ٢٠٠٥م، ج ١، ص ١٩٤).

إن ما ذهب إليه ابن الناظم - من أن المضارع الواقع خبراً لـ«كاد» وأخواتها إن كان مقروناً بأن المصدرية فالأفضل أن يكون مفعولاً بإسقاط الجار - أقرب إلى الصواب بدليلين: أحدهما: أننا إذا جعلنا المضارع المقرون بأن المصدرية خبراً لـ«كاد» وأخواتها يكون خبرها مصدراً؛ لأنك إن قلت: «كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ»، تكون «أَنْ» مع بعدها مؤولة بالمصدر، ويكون التقدير: «كَادَ زَيْدٌ الْقِيَامَ»، وإذا

حذفت «كاد» يبقى المبتدأ والخبر، وهو: «زيدُ القيام» وهذا غير صحيح؛ لأنه لا يجبر بالمصدر عن الذات ولا تقول: «زيدُ الجُلوسُ» و«زيدُ التَّومُ». الثاني: ذهب سيبويه إلى هذا الرأي، كما نقل ابن الناظم عنه قائلًا: «وقال سيبويه: تقول عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، ف«أن» هاهنا بمنزلتها في «قاربتُ أن تفعل» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٩١). يعني كما أن «أن تفعل»، في «قاربتُ أن تفعل» مفعول به، كذلك «أن تفعل كذا» في «عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا» مفعول به.

٥-٤. كثرة اتصال مضارع الفعل الناسخ بـ«إن» المخففة

إذا خُفِّتْ «إن» المكسورة يليها من الأفعال ما كان ناسخاً للابتداء غالباً، ماضياً كان، أو مضارعاً، وهذا رأي ابن مالك:

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تَلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ مُوصَلًا

(ابن مالك، ١٩٦٧م، ص ١٩)

يعني إذا كان الفعل غير ناسخ فلا تجده متصلًا بإن المخففة. هذا منطوق كلامه، ومفهومه أنه إذا خُفِّتْ «إن» فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء، لكن ابن الناظم خالف ابن مالك في هذه المسألة معتبراً أن اتصال الناسخ المضارع بإن المخففة قليل قائلًا: «وأما نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ (القلم ٦٨: ٥١) مما ولي «إن» المخففة فيه مضارع ناسخ للابتداء قليل» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ١٠٦ - ١٠٧). لقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل كلاماً مخالفاً لما ذكره في الألفية، مفاده أن اتصال الفعل الناسخ المضارع بـ«إن» المخففة قليل (ابن مالك، ١٩٦٧م، ج ١، ص ٤١٧). وهذا مطابق لما ذكره ابن الناظم إذن. لكننا أخذنا بما جاء في الألفية لكون بحثنا هذا منحصراً بين الألفية وبين شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم.

يبدو أن ما ذهب إليه ابن مالك من أن «إن» المخففة يغلب أن يليها من الأفعال ما كان ناسخاً، مضارعاً كان أو ماضياً، أقرب إلى الصواب لدليلين: أحدهما: ذهب أكثر النحاة إلى هذا الرأي، فأما رأي ابن الناظم فكاد أن يكون شاذاً بين النحاة. والثاني: كثرة اتصال إن المخففة بمضارع الفعل الناسخ في القرآن الكريم.

٥-٥. إرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبةً

اختلف النحويون في إرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبةً نحو: «رَأَى نَوْرَهُ الشَّجَرَ» وأدى ذلك الاختلاف إلى انقسامهم إلى ثلاث طوائف: طائفة جمهور النحويين التي تقول بعدم جواز ذلك لا في الشعر ولا في النثر. وطائفة ابن مالك وأبي الفتح التي تقول بجواز ذلك في الشعر والنثر معاً. وطائفة ابن الناظم وبعض النحاة القائلين بجواز ذلك في الضرورة الشعرية فقط (الأشموني، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٤٠٧ - ٤١٠). فأما جمهور النحاة فيؤولون كل نص وجد فيه إرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبةً إلى شيء آخر (المصدر نفسه، ص ٤٠٧ - ٤١٠). وقال ابن مالك القائل بجواز إرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبةً في الشعر والنثر:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَدَّ نَحْوَ زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ

(ابن مالك، ١٤٣٠ق، ص ٢٣)

واستدلوا لإثبات جواز ذلك في النثر بنحو: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» بإعمال العامل الثاني الذي فضّل إعماله البصريون في باب التنازع (الأزهري، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٤١٦)، وصرّح ابن الناظم بجواز إرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبةً في الضرورة الشعرية فقط دون النثر (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ١٣٦).

وهناك مجموعة من النحاة ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن الناظم، ومنهم: ابن هشام الأنصاري (ابن هشام، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٢٤٨)، والأشموني (الأشموني، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٤١٠)، وخالد الأزهري (الأزهري، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٤١٦)، والسيوطي (السيوطي، ١٤٢٩هـ، ج ١، ص ٣٠٨).

وإن ما ذهب إليه ابن الناظم أقرب إلى الصحيح، لأن إعادة الضمير في الشعر على المتأخر لفظاً ورتبة شائع في الأدب، لكن ما استدل به ابن مالك وأتباعه في وجود إرجاع الضمير في الشر إلى المتأخر لفظاً ورتبة استثنائي وذلك في باب التنازع، وفي ما أبدل به الظاهر من المضمر، وفي باب «نعم»، وضمير الشأن، وفي جملة ابتدائية يكون المبتدأ فيها ضميراً مبهما عائداً على خبره الذي يفسره.

٥.٦- حذف عامل المفعول المطلق المؤكد

يجوز بدليل حالي أو مقالي حَذْفُ عامل المفعول المطلق باتفاق النحاة إذا كان دالاً على النوع أو العدد، وأما إذا كان المفعول المطلق مؤكداً فللنحاة فيه رأيان: الأول: عدم جواز حذف عامله، والثاني: وجوب حذف عامل المفعول المطلق وجوازه في موضع واحد، فأما الرأي الأول فهو رأي ابن مالك إذ يقول:

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِـدَلِيلِ مُتَسَنَّغِ

(ابن مالك، ١٩٦٧م، ص ٢٨)

يعني يمتنع حذف عامل المفعول المطلق المؤكد، ويجوز ذلك في سوى المفعول المطلق المؤكد، يعني في المبين للنوع والمبين للعدد. وقد علل ذلك في شرح الكافية بأن المفعول المطلق المؤكد إنما يؤتى به لتقوية عامله وتقدير معناه وحذفه مناف لذلك (السيوطي، ١٤٢٩هـ، ج ١، ص ٣٦٦). وأما ابن الناظم فيذهب إلى الرأي الثاني - القائل بجواز حذف عامل المفعول المطلق المؤكد ووجوبه - إذ قال:

يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل [..] ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً، أو مبيناً. والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب - يعني بالشيخ ابن مالك ويعني بالكتاب الألفية - وفي غيره: - يعني شرح الكافية - أنّ المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله [..] فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه دائماً، فلا شك أنّ حذف مناف لذلك القصد ولا دليل عليه - أي لا دليل على أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه دائماً - وإن أراد أنّ المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقدير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى. ولو لم يكن معناه ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماح كفاية، نحو: «أنت سَيِّراً ومَيِّراً» نحو: «سَقِيّاً، ورَعِيّاً، وحَمْداً، وشُكراً لا كَفْراً». فَمَنْعُ مثل هذا إماماً لسهوه عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ١٦١).

وهناك نحة أبدوا ابن مالك في رأيه بحجج مختلفة، ومنهم من يعتبر الحذف منافياً للتوكيد بشكل مطلق - لا كما ذهب إليه ابن الناظم من أنّ المفعول المطلق المؤكد إذا كان لتقرير معنى العامل فقط، يجوز حذف عامله - ذاهباً إلى أن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد الذي هو العامل وحذف العامل المؤكد بناءً على ذلك مناف لهدف الحجيء بالتوكيد. وما ذكره ابن الناظم من أمثلة حذفت فيها عامل المؤكد استثناء من عموم قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع (الصبان، ١٩٩٧م، ج ١، ص ١٦٩).

ومنهم ابن عقيل الذي يعتبر الأمثلة التي مثل بها ابن الناظم لإثبات مدعاه غير صحيحة في المصدر المؤكد المحذوف عامله؛ لأن نحو: ضَرْباً زَيْداً وسَقِيّاً، ورَعِيّاً وحَمْداً وشُكراً، ليس من المفعول المطلق المؤكد في شيء، بل الأول هو نائب وعوض عن فعل

الأمر، وأصله: «إضْرِبْ زَيْدًا» ولما حذف فعل الأمر عُوِّضَ عنه بالمصدر. والثاني والثالث عوضان عن الفعلين الطالبين الدالين على الدعاء، وأصلهما: «سَقَاكَ اللهُ وَرَعَاكَ اللهُ»، ولما حذف العاملان عُوِّضَ عنهما المصدران. والرابع والخامس عوضان عن الفعلين الخبريين، أصلهما: «أَحْمَدُكَ وَأَشْكُرُكَ» ولما حذف العاملان عُوِّضَ عنهما المصدران. ولا يمكن اجتماع المعوض والمعوض عنه في مكان واحد، وهذه الأمثلة كلها ليست من التأكيد في شيء؛ لأنه لا يمتنع الجمع بين المؤكد والمؤكد وإنما امتنع الجمع في هنا لعدم جواز الجمع بين النائب والمنوب والمعوض والمعوض عنه. وأضاف إلى أن مما يدل على أن هذه الأمثلة ليست من المفعول المطلق المؤكد لعامله: أن المصدر المؤكد لعامله لا خلاف في أنه لا يعمل، و«زيدًا» في قولك: ضرباً زيداً منصوب بـ«ضرباً» وعمله في هنا دليل على أنه ليس مصدراً مؤكداً (ابن عقيل، ١٤٢٩هـ. ق، ج ٢، ص ١٤٩).

والنحاة يوافقون رأي ابن الناظم، منهم: الدماميني (الدماميني، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٢٨٩)، وابن هشام حين قال: «وأما المؤكد، فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما» (ابن هشام، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٢٨٣ - ٢٨٤) والرضي كذلك إذ قال «وأقول: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويُعَيِّنُ ما تعلق به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: «سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا» (الأسترابادي، ١٣٨٤هـ. ش، ج ١، ص ٣٠٥). وخليل الفراهيدي وسيبويه، لأنهما يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد.

يبدو أن ما ذهب إليه ابن الناظم في هذه المسألة هو أقرب إلى الصحيح لأن أمثلة المفعول المطلق المؤكد المحذوف عامله التي اعتبرها ابن عقيل معوضةً عن عواملها وليست من التأكيد في شيء، إما أن تكون عواملها المحذوفة منوية وإما أن تكون منسية، وإن كانت منوية يثبت التأكيد بحسب تكرار المعنى، وحيث لا معنى لقول ابن عقيل: ليست من التأكيد في شيء. وإن كانت منسية يلزم أن تكون المصادر معمولة بلا عامل وهذا غير ممكن أن تكون المصادر معمولة بلا عامل. وبهذا يثبت لنا أن تلك المصادر مفاعيل مطلقة لعوامل محذوفة. والسبب الآخر أن مكانة الخليل الفراهيدي وسيبويه وابن هشام العلمية بين النحاة تجعل رأيهم موضع التفات لشبه استحالة اجتماعهم كلهم في رأي نحوي خاطئ. وكل هؤلاء الثلاثة الكبار وافقوا رأي ابن الناظم ولأجل ذلك نراه أقرب إلى الصواب والله أعلم.

٥-٧. الإضافة المعنوية تكون بمعنى «من» أو «ل»

إن الإضافة المعنوية تكون على معنى حرف من حروف الجر. ولقد اختلفت النحاة في عدد حروف الجر التي تكون الإضافة المعنوية بمعناها، وانقسمت آراؤهم فيها إلى أربعة آراء. الأول: أن الإضافة المعنوية تكون بمعنى «من» إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف، نحو «خاتم ذهب» وبمعنى «في» إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف سواء كان الظرف مكانيا نحو «صلاة المسجد»، أو زمانيا نحو «مكر الليل». وبمعنى «ل» إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف ولا ظرف له، نحو: «غلام زيد». والثاني: أن الإضافة المعنوية تكون بمعنى «من» و«ل» فقط ولا تكون بمعنى «في». والثالث: أن الإضافة المعنوية تكون بمعنى «ل» فقط. والرابع: أن الإضافة المعنوية تكون بمعنى أي حرف من الحروف.

فالرأي الأول هو رأي ابن مالك، وابن الحاجب (الأسترابادي، ١٣٨٤هـ. ش، ج ٢، ص ٢٠٦)، وابن هشام (ابن هشام، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٣٦٣)، وعبدالقاهر (المرادي، ٢٠٠٥، ج ١، ص ٣٧٦)، والحسن بن محمد بن شرف شاه الأسترابادي (الأسترابادي، ١٤٢٧هـ. ق، ج ١، ص ٦٥٤)، والزمخشري (الزمخشري، ٢٠٠٣م، ج ٢، ص ١٢٦)، ونفهم ذهاب ابن مالك إلى هذا الرأي من قوله:

وَالثَّانِي اجْرُزْ وَائِوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِأَذَاك، وَاللَّامُ خُذًا
لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ [وَأَخْصُنْ أَوْلَا] أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(ابن مالك، ١٩٦٧م، ص ٣٧)

والرأي الثاني هو رأي ابن الناظم، وسيبويه والجمهور (الأزهري، ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٦٧٠)، وقال ابن الناظم مؤيدا لهذا الرأي: «والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى «اللام» أو بمعنى «من»، وموهم الإضافة بمعنى «في» محمول على أنها فيه بمعنى «اللام» على المجاز، [...] والإضافة بمعنى «في» مختلف فيه والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٢٣٢-٢٣٣). وكذلك وافق الرضي هذا الرأي (الأسترابادي، ١٣٨٤هـ، ج ٢، ص ٢٠٧).

والرأي الثالث هو رأي ابن عقيل، وابن الضائع (المرادي، ٢٠٠٥م، ج ١، ص ٣٧٧)، وقال ابن عقيل: «ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم: أنها تكون أيضا بمعنى "من" أو "في"» (ابن عقيل، ١٤٢٩هـ، ج ٣، ص ٣٦). والرأي الرابع هو رأي أبي حيان وأبي درستويه (الخضري، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٤)، لكنه أضعف من جميع هذه الآراء وأكثرها شذوذا ولم يذهب إليه إلا أبو حيان وابن درستويه.

إن ما ذهب إليه ابن الناظم وسيبويه والجمهور أقرب إلى الصواب؛ وذلك لأن ملكية «اللام» إما حقيقية أو مجازية، والحقيقية هي نحو: «غلامٌ زَيْدٌ»، والمجازية مثل: «مكرُّ الليل والنَّهَارِ»، وكنحو: «صَلَاةُ الْمَسْجِدِ». والإضافة المعنوية في هذه الأمثلة كلها تكون متضمنة معنى «اللام» الملكية حقيقة ومجازا وما أوهم الإضافة بمعنى «في» في نحو: «مَكَرُ اللَّيْلِ» محمول على معنى «اللام» مجازا، وذلك لأن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة المعنوية بمعنى «اللام» (الأسترابادي، ١٣٨٤هـ، ج ٢، ص ٢٠٧). ثم إن دعوى كون الإضافة بمعنى «في» يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها وهذا خلاف للأصل، ويجب اجتناب ما هو خلاف للأصل. وكل ما أُدعي فيه أن إضافته على معنى «في» حقيقة يصلح فيه أن تكون الإضافة بمعنى «اللام» مجازا، وحملها على المجاز خير من حملها على الاشتراك. ثم إن الإضافة المعنوية التي بمعنى «اللام» الملكية والاختصاصية مجازا ثابتة باتفاق جميع النحاة وذلك كقول الشاعر:

إِذَا كَوَّسَ الْخَرْقَاءُ لَاحَ بِسَخْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

(شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، قائله مجهول، ص ٢٣٣)

ف«الخرقاء» في البيت الأول معناها: الأرض الواسعة التي تتخرق فيها الرياح (لويس معلوف، ١٩٧٣م، مادة «خرق»). وهي ظرف والإضافة فيها بمعنى «اللام» مجازا. وأما الإضافة المعنوية التي بمعنى «في» فمختلف فيها، والذهاب إلى ما هو متفق عليه أولى من الذهاب إلى ما هو مختلف فيه. والإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿مَكَرُ اللَّيْلِ﴾ (سبأ، ٣٤: ٣٣). إما بمعنى «اللام» على جعل الظرف مفعولا به على سعة الكلام وإما بمعنى «في» على بقاء الظرفية، لكن هناك الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولا به على السعة والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى «في»، ولذلك يترجح جعلها بمعنى «اللام» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٢٣٣). وكذلك ذهب الجمهور إلى ما ذهب إليه ابن الناظم يدل على أن رأي ابن الناظم أقرب إلى الصواب.

٥-٨. تأكيد المثني بـ«أجمعان» و«جمعان»

يؤكد المثني المذكور في رفع توهم عدم إرادة الشمول بـ«كلا» والمؤنث بـ«كلتا» باتفاق جميع النحاة (الأشموني، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٣٣٦). وأما في تأكيد المثني المذكور بـ«أجمعان» والمؤنث بـ«جمعان» فمحل خلاف؛ لأن بعض النحاة يقول بعدم جواز تأكيد المثني المذكور بـ«أجمعان» والمؤنث بـ«جمعان» والثاني يقول بجواز ذلك، فتقول: «جاءَ الجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ» و«جاءتِ القَبِيلَتَانِ جَمْعَاوَانِ» والمذهب الأول هو مذهب البصريين (ابن عقيل، ١٤٢٩هـ. ق، ج ٣، ص ١٧٥)، وتبعهم في ذلك ابن مالك إذ قال:

وَإِغْنَى بِكَلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا عَنِ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

(ابن مالك، ١٤٣٠هـ. ق، ص ٥٠)

وكذلك تبعهم في ذلك ابن هشام حين قال: «ولا يجوز تثنية «أجمع» ولا «جمعاء» استغناء بـ«كلا» و«كلتا»» (ابن هشام، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٤٦٠). ودليلهم على منع تأكيد المثني بـ«أجمعان» و«جمعان» هو أنه لم يسمع من العرب تأكيد المثني بهما كما أقر به الكوفيون أنفسهم (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٣١٠). والمذهب الثاني هو مذهب الكوفيين (ابن عقيل، ١٤٢٩هـ. ق، ج ٣، ص ١٧٥)، وتبعهم في ذلك ابن الناظم حين قال: «فلو قلت: جاءَ الجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ، لم يَأبه القياس» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٣١٠-٣١١).

إن مذهب البصريين وابن مالك هو أقرب إلى الصواب؛ لأنه لم يسمع من العرب تأكيد المثني المذكور بـ«أجمعان» ولا المؤنث بـ«جمعان» كما اعترف به البصريون والكوفيون. وإذا لم يسمع مثل هذا التأكيد من العرب فكيف نجيزه نحن بالقياس؟ والقواعد النحوية هي مجموعة عما سُمع من العرب، فإن كان استعمال العرب، لشيء معين مطرداً سُميت القاعدة قياسية، وإن كان استعمالهم له قليلاً سميت القاعدة سماعية. وأما ما لم يسمع منهم فلا يجوز استخدامه.

٥-٩. العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. وأدى هذا الاختلاف إلى انقسامهم في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، نحو: «مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَيْرُ الْبَشَرِ» و«سَلَّمْتُ عَلَيْكَ وَإِخْوَتَكَ» فعطف «آله» و«إخوتك» على الضميرين المجرورين بدون إعادة الجار. الثاني: أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، لا يجوز أن يقال: «محمد صلى الله عليه وآله خير البشر» من دون إعادة الجار. الثالث: أنه يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار بشرط توكيده، نحو: «مررت به هو وزيد» والمذهب الأول هو مذهب يونس، والأخفش والكوفيين (ابن هشام، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٤٨٥) وتبعهم في ذلك ابن مالك:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُوَلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنُّظْمِ الصَّحِيحُ مُثَبَّنًا

(ابن مالك، ١٤٣٠هـ. ق، ص ٥٢-٥٣)

واستدلوا في ذلك بقراءة ابن عباس، والحسن، وابن مسعود، والقاسم، وإبراهيم النخعي: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ٤) بجر «الأرحام» على أنه معطوف على الضمير المجرور الذي هو الهاء، بدون إعادة الجار. وكذلك استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ٢١٧) بعطف «المسجد الحرام» على الضمير المجرور بالباء بدون إعادة الجار، لأنه لو أعيد لقليل: «و بالمسجد الحرام»، إذ لا يمكن أن يكون «المسجد الحرام» معطوفاً على «سبيل الله» المجرور

بـ«عن»؛ لأن «عن سبيل الله» معمول لـ«وصد» الذي هو مصدر، وقد عطف على «صد» كلمة «كفر»، والقاعدة النحوية تقول بعدم جواز العطف على المصدر حتى تكتمل معمولاته، وحينما عطفت كلمة «كفر» على المصدر الذي هو «صد» فهما أنه انتهت معمولات المصدر الذي هو «صد» وصار «المسجد الحرام» معطوفاً على الضمير المجرور بالباء ولا يمكن أن يحتل غير هذا (الأزهري، ٢٠٠٦م، ج ٢، ص ١٨٣). والمذهب الثاني هو مذهب البصريين (المرادي، ٢٠٠٥م، ج ٢، ص ١٤٤).

وتبعهم في هذا ابن الناظم إذ قال: «ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة: إن العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار، كما أضمر في مواضع آخر، نحو: «مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ وَلَا سَوْدَاءٌ تَمْرَةٌ» [...] وقولهم: «يَكُمُ دِرْهُمُ إِشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ؟» على ما يراه سيبويه من أن الجر فيه بعد «كم» بإضمار «من» لا بالإضافة» (ابن الناظم، ٢٠٠٩م، ص ٣٣٣). يعني ما مر من العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار لا يبعد أن يقال فيه: إنه سماعي حذف منه الجار شذوذاً وقوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة ٢: ٢١٧) تقديره: «وكفر به وبالمسجد الحرام» وأما في القياس فلا يجوز ذلك. وبهذا بين أن جر الاسم بالجار المحذوف ليس أمراً غريباً. والمذهب الثالث هو مذهب الجرمي والزيادي. وحكي عن الفراء ما يثب هذا المذهب وهو: «مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِي وَزَيْدٍ» و«مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ وَزَيْدٍ» (المرادي، ٢٠٠٥م، ج ٢، ص ١٤٥).

إن ما ذهب إليه البصريون وابن الناظم من أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار هو أقرب إلى الصواب بدليلين؛ الأول: لأن إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور هي الأكثر كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْمَرْءِ﴾ (فصلت ٤١: ١١) و﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (الغافر ٤٠: ٨٠)، ﴿وَيُنَجِّيْكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ﴾ (الأنعام ٦: ٦٤) ﴿وَنَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة ٢: ١٣٣) وغير ذلك. وأما ما ظاهره العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فثان في القرآن الكريم، وأقل من القليل في غير القرآن، وهو كله سماعي شاذ حذف منه الجار؛ لقريظة تدل عليه، وجر الاسم بالجار المحذوف ليس أمراً غريباً كما بينا وأتينا بالأمثلة التي جر الاسم فيها بالجار المحذوف.

الثاني: ولمشابهة الضمير المتصل بالتنوين في مجيء كل منهما في آخر الكلمة، وكون كل واحد منهما على حرف واحد، وكما لا يجوز العطف على التنوين كذلك أيضاً لا يجوز العطف على الضمير المجرور، لمشابهته التنوين في الشئيين المذكورين.

٦. الخاتمة

تشير الدراسة إلى أن في أهم المسائل الخلافية بين ابن مالك وابن الناظم قد يقترب آراء ابن مالك إلى جمهور النحويين، وقد يبدو آراء ابن الناظم أقرب إلى آراء الجمهور؛ كما نشاهد أن هذين النحويين قد يرغبان إلى المدرسة البصرية وقد يميلان إلى الكوفية ولهذا لا يمكن أن نعدّهما من منتسبي مدرسة نحوية خاصة دون غيرها وإضافة إلى ذلك، نرى ابن الناظم في شرحه وتفصيله وتسهيله لآراء ابن مالك النحوية مؤيداً وموافقاً لأبيه وقلماً نجده يخالف آراءه ونراه في تلك المسائل النحوية الخلافية يأتي بآرائه مرتكزاً على آراء النحاة المشهورين، ومحتجاً بها، كما توصلنا في هذا البحث إلى أن:

أ. رأي ابن مالك في المسائل التالية يترجح على رأي ابن الناظم:

- عدم وجود رابط بين المبتدأ وبين الجملة الخبرية إذا كان الخبر نفس المبتدأ في المعنى.
- عدم جواز تقديم خبر «ليس» عليها أصح من رأي ابن الناظم القائل بجواز الأمر.
- القول بأن «إن» المخففة يغلب أن يليها من الأفعال ما كان ناسخاً مضارعاً كان أو ماضياً.

- صوابية رأي ابن مالك والبصريين المخالفين لرأي ابن الناظم والكوفيين في القول بعدم جواز تأكيد المثني بـ«أجمعان» و«جمعان».
- ب- رأي ابن الناظم في الآراء التالية مرجح على رأي أبيه:
- القول بترجيح جعل المضارع الواقع بعد أفعال المقاربة مفعولاً به بإسقاط الجار إذا كان مقروناً بأن المصدرية.
- القول بجواز إرجاع الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة في الضرورة الشعرية فقط، هو أقرب إلى الصواب بالنسبة لرأي ابن مالك القائل بجواز إرجاع الضمير إلى المتأخر مطلقاً.
- القول بجواز حذف عامل المفعول المطلق المؤكد ووجوبه
- القول بأن الإضافة المعنوية تكون بمعنى «من» أو «لـ» فقط ولا تكون بمعنى «في».
- صوابية رأي ابن الناظم في القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.



المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم

١. ابن الناظم، بدرالدين. (٢٠٠٩م). شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم. د.م: دار الاعتصام.
٢. ابن عقيل، عبدالله. (١٤٢٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. قم: دار الغدير.
٣. الأزهرى، خالد. (٢٠٠٦م). شرح التصريح على التوضيح. (ط ٢). (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية.
٤. الأسترابادي، رضي الدين. (١٣٨٤ هـ ش). شرح الرضي على الكافية. (ط ٢). د.م: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٥. الأسترابادي، الحسن بن محمد. (١٤٢٧هـ. ق). البسيط في شرح الكافية. (تحقيق: حازم سليمان الحلبي، المكتبة الأدبية المختصة). قم: مطبعة ستارة.
٦. الأشموني، نورالدين. (١٩٩٨م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. بيروت: دار الكتب العلمية.
٧. ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبدالله. (١٤٣٠هـ). الألفية في النحو. قم: مطبعة نويد إسلام.
٨. _____ (١٩٦٧م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (حقيقه و قدم له: محمد كامل بركات). د.م: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.
٩. _____ (٢٠٠١م). شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد). د.م: دار الكتب العلمية.
١٠. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين. (١٩٩٧م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. (قدّم له ووضع هوامشه د. إميل بديع يعقوب). بيروت: دار الكتب العلمية.
١١. _____ (د.ت). شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب «نهج التقي بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى» لإبراهيم الكرياسي. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

١٢. أبوحيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٨م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. (تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان د. رمضان عبدالنواب). القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٣. بروكلمان، كارل. (١٩٤٩م). *تاريخ الأدب العربي*. (ترجمة علي شوشان). القاهرة: دار الأمم للترجمة.
١٤. الجزائري، حميد. (١٤٣٣هـ). *النحو الجامع*. (طبعة مزيدة ومنقحة). قم: مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر.
١٥. الجزائري، شمس الدين. (١٩٣٢م). *غاية النهاية في طبقات القراء*. مصر: مكتبة الخاني بمصر.
١٦. الخضري، محمد. (١٩٩٨م). *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل*. (شرح وتعليق: تركي فرحان المصطفى). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٧. الدماميني، بدر الدين. (١٩٨٣م). *شرح التسهيل للدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*. (تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى). المجلد الأول. دم.
١٨. _____ (٢٠٠٨م). *المنهل الصافي في شرح الوافي*. (دراسة وتحقيق: د. فاخر جبر مطر). بيروت: دارالكتب العلمية.
١٩. الدمشقي، ابن كثير. (١٩٧٧م). *البداية والنهاية*. (ط ٢). بيروت: مكتبة المعارف.
٢٠. الزمخشري، محمود. (٢٠٠٣م). *المفصل في صنعة الإعراب*. بيروت: دار ومكتبة الهلال للطباعة والتوزيع.
٢١. السبكي، عبد الوهاب. (١٣٢٤هـ). *طبقات الشافعية الكبرى*. (تحقيق: محمود الطنجاوي وعبدالفتاح محمد الحلوي). مصر: مطبعة عيسى الحلبي.
٢٢. سركيس، يوسف. (١٩٢٨م). *معجم المطبوعات العربية والمعربة*. مصر: مطبعة سركيس.
٢٣. السنهوري، علي. (٢٠٠٨م). *شرح الأجرومية في علم العربية*. (ط ٢). دم: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
٢٤. السيوطي، جلال الدين. (١٤٢٩هـ. ق). *البهجة المرضية في شرح الألفية*. (ط ٦). دم: مطبعة سرور.
٢٥. _____ (١٩٦٥م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة*. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). دم: طبعه عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٦. _____ (٢٠٠٦م). *جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (ط ٢). (تحقيق: أحمد شمس الدين). بيروت: دارالكتب العلمية.
٢٧. الكتبي، ابن شاكر. (١٩٥١م). *فوات الوفيات*. (تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد). القاهرة: مطبعة السعادة.
٢٨. طاشكبري زاده، عصام الدين. (١٣٢٩هـ). *مفتاح السعادة ومصباح السيادة*. دم: طبع في حيدرآباد.
٢٩. معلوف، لويس. (١٩٧٣م). *المنجد في اللغة والأعلام*. بيروت: دار المشرق.
٣٠. المرادي، بدر الدين. (٢٠٠٥م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. بيروت: شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع.
٣١. المقرئ، أحمد. (١٩٦٨م). *نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. (تحقيق: د. إحسان عباس). بيروت: دار صادر.
٣٢. اليافعي، عبدالله. (١٣٣٩هـ). *مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان*. حيدرآباد الدكن: مطبعة دار المعارف.

